



وتظهر النتائج المعلنة أن "كده"، هو المرشح الوحيد في القائمة رغم توليه المنصب لدورتين سابقتين، وحصل على 72 صوتاً من أصل 75 شخص يمكن لهم التصويت، وبذلك حاز على المنصب بنسبة تقترب من 96% مما أثار تعليقات تستهجن هذه الممارسات وتعليبها للسكان على أنها إجراءات حرة ونزيهة.

وتقول مصادر من الشورى، إنه في حال قدم الرئيس الحالي للإنقاذ أوراق ترشحه بعد انتهاء ولايته، يتم التصويت على الترشيح، وفي حال حصل على ثلثي الأصوات يمدد له تلقائياً، وفي حال لم يحصل على ذلك يتم طرح افساح المجال لترشيح شخصيات جديدة، في وقت يرى نشطاء أن الانتخابات التي تقوم بها الهيئة ماهي إلا مسرحية هزلية إعلامية لاتقدم ولا تؤخر.

ورئيس الحكومة الممدد له هو "علي عبد الرحمن كده"، أممي سابق في فيلق الشام، من مواليد قرية حربنوش بريف إدلب عام 1973 وهو مهندس الكترون خريج الأكاديمية العسكرية، انشق عن النظام منذ عام 2012 وعمل في الشرطة الحرة وفي إدارة المجالس المحلية في المنطقة، وكان معاوناً لوزير الداخلية في حكومة الإنقاذ السابقة.

ويواظب الإعلام الرسمي والرديف لحكومة الإنقاذ (الذراع المدني لهيئة تحرير الشام)، على تتبع رئيسها "علي كده" في كل تحركاته، ترافقه جوقة إعلامية هدفها الترويج والتصوير، لإظهار ذلك الرئيس إعلامياً مع غياب العمل الحقيقي لتلك الحكومة.

صورة لصلاة العيد وأخرى لمعايدة المصلين والأهالي وثالثة على خطوط الرباط، هكذا بدت نشاطات رئيس حكومة الإنقاذ "علي كده" في أيام العيد، فلا تفارقه كاميرات التصوير، أما الخدمات المعدومة و الإتاوات المفروضة والتسلط على المدنيين والموظفين، فغاب عن المشهد، وأريد إبراز مشهد آخر.

ويرى متابعون أن نشر مثل هذه الصور يأتي ضمن دعم الدعاية الإعلامية الساعية إلى تصدير اهتمام حكومة الإنقاذ في الأحداث الأخيرة، وإظهارها على أنها القوة المسيطرة في المنطقة، والترويج لأعمال مسؤوليها وشخصياتهم، مع غياب الخدمات وانعدامها في مناطق عديدة، في وقت يزيد الوضع المعيشي قساوة على المدنيين في عموم المنطقة.

ولفت المعلقون إلى أن البرخ في الترويج لأعمال الرئيس وتحركاته، ماهي إلا استمرار لسياسة النظام وتقليداً واضحاً في إخفاء الحقيقة المريرة لممارسات الإنقاذ وإظهار الجانب الآخر من نشاطات رئيسها، في حين اعتبر آخرون أن هذا أقصى مايستطيع أن يقوم به "كده" من جولات والظهور إعلامياً، بينما تدير رؤوس الهيئة واقتصاديين دفة الإنقاذ في ممارسة التسلط على الشعب ويبقى هو الواجهة أمام مرأى الإعلام دون قرار.

ومنذ تأسيس حكومة الإنقاذ الذراع المدني لـ"تحرير الشام" تواصل ممارساتها التضييق على المدنيين، حيث تفرض نفسها كقوة مدنية مدعومة بذراع عسكرية أمنية من الهيئة، وتقوم على سحب مقدرات المناطق المحررة، وممارسة التسلط على المنظمات والمخيمات، والمدن الرئيسية، في وقت تعجز تلك الحكومة عن تأمين أبسط مقومات الحياة للأهالي.

- المصدر: شبكة شام
- اسم الكاتب: فريق التحرير